

إنهاء الملك عبد العزيز للاستيلاء

د . جمال محمود حبر

إنى مسافر إلى مهبط الوحي لنسب أحكام الشريعة .. فبعد الآن لا يكون سلطان في مكة إلا للشرع ، وجميع الرؤوس يجب أن نطأ في للشريعة .^(١)

كان هذا ميرزا كاقبا - بصرف النظر عن الاسباب العديدة والدوافع الأخرى - لكي يدفع عبد العزيز بن سعود بنوات نجد عبر حدودها مع الحجاز ليست أحكام الشريعة في الأراضي المقدسة . كان تطهير الأراضي المقدسة - إذاً واحداً من الأهداف السامية التي قصد إليها عبد العزيز . وكانت أول خطوة على هذا الطريق هي إنهاء حكم الهانسمين هناك . وامتصاص غضب بعض أنصارهم في العالم الاسلامي . بالدعوة إلى مؤتمر عام^(٢) يعقد في مكة . بعد انقضاء موسم الحج في صيف عام ١٩٢٦م . لتحديد مستقبل الأراضي المقدسة . وصيانة أمنها . والنظر في الوسائل المتعلقة بسلامة الحجاج ورفاهيتهم . ومع أن هذا الجمع الأول من نوعه . انفض دون تحديد صريح لمن يحكم في الحجاز . إلا أنه لم يعترض صراحة على حكم الملك عبد العزيز . الذي كان قد اختير من قبل الحجازيين ملكاً في يناير ١٩٢٦م .

وقد تمكن الملك عبد العزيز من مواصلة السير نحو هدفه المعلن . وهو تطهير البلاد المقدسة بتكليف من المؤتمر الاسلامي . فكان عليه أن يقيم الحكم طبقاً للشريعة . وأن يعمل على تأمين سلامة الحجاج . وأن يعيد للحرمين الأوقاف المتنازلة في العالم الاسلامي . وأن يعمل على إعادة تستقبل سكة حديد الحجاز^(٣) . إلى غير ذلك من القضايا المهمة .

الأجنبية في الحجاز ١٩٢٦/١٩٢٧م

وأهم مايجنبنا في هذا المقام هو إبراز مسألة تطبيق الشريعة تطبيقاً بصون قدسية الحرمين الشريفين . وهنا تصطدم محاولة الملك عبد العزيز بالامتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر ، ولم تقلح جهود العثمانيين . أو ورنتمهم من المانحين في إلغائها . وورث عبد العزيز عن هؤلاء تركه متفلة بالامتيازات . لم يكن هناك من سبيل للفضاء عليها غير تجاهلها وعدم الاعتراف بها عند تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

أما هذه الامتيازات فهي مجموعة من المعاهدات ، عفاها السلاطين العثمانيون مع معظم الدول الأوروبية ^(١) . وأهم شروطها : ضمان تطبيق هذه الدول لقوانينها على مواطنيها الموجودين في أراضي الدولة العثمانية . فإذا حدث صدام بين شخصين ، أوروبي وآخر عثماني ، فإن محاكمة الأوروبي تنسم أمام المحكمة الفنصلية لبلاده . وفي كل الأحوال فإن من الضروري أن يحضر الفصل . أو مندوب عنه أبة محاكمة قد تجري لأحد رعايا بلاده في المحاكم العثمانية . وعليه أن يستخدم مختلف الوسائل التي تضمن إبطال تنفيذ الحكم .

كفل هذا الأسلوب للمواطن الأوروبي العادي ميزات يتمتع بها الدبلوماسيون وحدهم : ذلك أن الأجنبي - أي أجنبي - يخضع للقوانين والنظم السائدة في البلد الذي يوجد فيه . وبهذا الأسلوب أيضا تفقد الدولة المانحة للامتياز كثيرا من مبادلتها على أرضها . وبنواري تطبيق قوانينها أمام سطوة قوانين الامتيازات .

ومع أن الحجاز له وضع خاص في العالم الاسلامي . إلا أنه لم يستثن عن معاهدات الامتيازات التي منحها العثمانيون للأوروبيين . وطُبقت فيه قوانين الامتيازات بدرجات متفاوتة . ولاشك أن ذلك كان يجرح كبرياء المسلمين القويين على تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

ولم تكن قضية الامتيازات الأجنبية بغير جذور . فهي تعود إلى القرن التاسع في منطقة شرق البحر المتوسط ^(٥٠) . فكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقتلع هذه الامتيازات الضاربة جذورها في أعماق التاريخ من الحجاز ؟

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استأنزت بالنفوذ السياسي في الجزيرة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تمتاز على غيرها من الدول الكبرى من حيث أنها كانت تحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر - أكبر عدد من المسلمين . هاتان الحقيقتان وضعنا بريطانيا في موقف يبدو فيه سياستها مضطربة ومتناقضة : فبينما هي تعمل على إثبات وجودها . بعد الحرب العالمية الأولى . في الجزيرة العربية . كانت تنير بذلك سخط الرأي العام الاسلامي ضدها . ويبدو لنا ذلك بوضوح عند الحديث عن مواقف مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية . فبينما ترى وزارة الهند نفق - بالطبع - في جانب قضية تسكين الرأي العام الاسلامي . ترى على الجانب الآخر وزارتي الخارجية والمستعمرات شعبان نحو تثبيت الوجود البريطاني دونما اعتبار لأراء جموع المسلمين في أنحاء الامبراطورية .

وقد أدرك الملك عبد العزيز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في توجيه تاريخ منطقة الشرق الأوسط . وسعى نحو إعادة صياغة علاقاته بها . وهي العلاقات التي كانت مبنية أساساً على معاهدة دارين ١٩١٥م . صياغة تتناسب ومركزه المرموق . باعتباره سلطاناً على نجد وملحقاتها وملكاً على الحجاز . وفي هذه المناسبة وجدت قضية إنهاء الامتيازات الأجنبية في الحجاز طريقها - بين العديد من القضايا - إلى مائدة المفاوضات البريطانية السعودية .

كان الملك عبد العزيز قد أفضى للسيد جليبرت كلايتون (الندوب البريطاني فوق العادة) الذي تفاوض معه في بحر في خريف عام ١٩٢٥م بشأن حدود نجد التسالية . أفضى اليه برغبته في مراجعة العلاقات البريطانية - السعودية ^(٥١) . ولم يتردد كلايتون في أن ينقل رغبة الملك عبد العزيز إلى لندن . فأبدت الحكومة البريطانية ترحيباً بهذا الانحياز في رسالة بعثت بها إلى جدة في أبريل ١٩٢٦م . ^(٥٢)

كان ترحيب لندن مبنياً على متافسات داخلية بدأت مع منتصف مارس . وتشارك فيها ممثلون عن وزارات المستعمرات والخارجية والهند . وهي الوزارات التي كانت معنية بالتطورات السابقة في الجزيرة العربية والمنظرة فيها . فوزارة المستعمرات كانت تشرف على مناطق محاورة غاماً لممتلكات

الملك عبد العزيز في الأراضي الواقعة تحت الانتداب من جهة . وفي منطقة الخليج العربي من الجهة الأخرى . ووزارة الخارجية كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن شئون الحجاز . أما وزارة الهند فكانت تتمتع بنفوذ واضح في كل الجزيرة العربية حتى عام ١٩٢١م . فضلاً عن اهتمامها بقضايا مسلمي الهند ومن ثم - قضايا الأراضي المقدسة . لما في ذلك من تأثير هام على سياسة بريطانيا العاصة (٨)

ركز المجتمعون في لندن على أهمية تقنين العلاقات السعودية - البريطانية بصياغتها في شكل معاهدة . تضم مجموعه من القضايا من بينها :

١ - توطيد أركان السلام في قلب الجزيرة العربية حماية لسلامة الوجود البريطاني على أطرافها .

٢ - ضرورة انتزاع اعتراف الملك عبد العزيز بمركز بريطانيا المتميز في المناطق الواقعة تحت الانتداب في العراق وفلسطين .

٣ - التأكيد على التزام الملك عبد العزيز بسياسة عدم التدخل في شئون امارات الخليج العربي .

٤ - ضرورة أن يقدم الملك عبد العزيز ضمانات لتأمين سلامة الحجاج البريطانيين .

٥ - أن يتعاون الملك مع الحكومة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق ، ومنح بريطانيا حق ممارسة تحرير العبيد في الأراضي السعودية .

٦ - ضرورة النص على اعتراف الملك بالامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية باعتباره وريثاً لأراضي كانت تابعة لها من قبل . (٩) .

هذه النقطة الأخيرة هي بؤرة الحوار في هذا المقام . وكما هو واضح : فإن الانجليز أنفسهم هم الذين أناروا تلك القضية بالحاج شديد . معتمدين في ذلك على قاعدة قديمة : ليس للملك عبد العزيز يد فيها من قبل . لكنهم يحاولون بنفس المستوى من الالتحاح إقحام مسألتين جديدتين لتأمين مزيد من الامتيازات . الأولى في مجال النص صراحة على تأمين سلامة الحجاج البريطانيين عند وجودهم بالحجاز . والثانية في مجال السماح لبريطانيا بالتدخل في الشئون الداخلية للمجتمع الحجازي عن طريق ممارستها لعملية تحرير العبيد في الحجاز .

إن ممارسة انجلترا لأى من البنود الثلاثة السابقة فيها انتفاص واضح للسيادة السعودية . وإضافة جديدة لرصيد الامتيازات القديمة التي لا يعترف بها الملك عبد العزيز أصلاً . فكيف كان البريطانيون ينظرون إلى تلك القضايا ؟ وكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقف في وجه تبار الامتيازات الجديدة من ناحية . وفي وجه عملية إعادة توثيق الامتيازات القديمة من ناحية أخرى ؟ كان نائب الملك في الهند Viceroy أكثر الأطراف البريطانية حرصاً على تحذير حكومة لندن من

المخاطر المحتملة ، نتيجة للتدخل البريطاني في شئون الأراضي المقدسة سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، فكان يرى أن أية معاهدة مع عبد العزيز لا يجب أن تتضمن أى شروط تتعلق بالمحجاز ؛ واستطاع من خلال وزارة الهند أن يوصل رغبته هذه الى مراكز صنع القرار في بريطانيا .

وموقف نائب الملك في الهند مبنى على تقديرات يستطيع هو - أكثر من غيره من بين المسؤولين البريطانيين - أن يلمسها ، فهو من ناحية قريب إلى حيث يتركز عدد ضخم من المسلمين الهنود وهؤلاء لهم رأى لا يمكن إهماله فيما يتعلق بأية تسويات تتم بشأن البلاد المقدسة ، وإذا لم يكن من الضروري استشارتهم بشأنها بشكل مباشر فإنه من الضروري تقدير حسابات رد الفعل التي قد تنجم عن التدخل البريطاني في شئون المحجاز ، وخصوصا إذا علمنا ان جماعات معينة من بين مسلمي الهند كانت لها أطماع خاصة بها للحكم في المحجاز .^(١٠)

يقترح نائب الملك في الهند - بناء على ماسبق - أن تكون المعاهدة البريطانية - السعودية المقترحة معاهدة شخصية تعقد بين الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية ، وبهذا الأسلوب يمكن التغلب على مسألة إقحام المحجاز بالاسم في مثل هذه المعاهدة ؛ وبذلك يمكن إسكات أصوات المعارضة الهندية لمسألة تطوير العلاقات البريطانية - السعودية من ناحية ، ولحكم الملك عبد العزيز في المحجاز من ناحية أخرى . وبنى نائب الملك مقترحاته على أساس أنه يعلم عن طبيعة العلاقات بين «الوهابيين» والهنود أكثر مما تعلم لندن ، وأن أسلوبه هذا بضمن تأمين المصالح البريطانية لا في المحجاز والهند وحدها ، ولكن في مختلف أرجاء الأمبراطورية ، حيث يوجد المسلمون . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الحذر سيمكن بريطانيا من إعادة النظر في - المعاهدة اذا دعت الضرورة لذلك .^(١١)

اعترض نائب الملك ايضا - لنفس الأسباب السابقة - على إثارة لندن لمسألة حماية الحكومة البريطانية لرعاياها المسلمين أثناء نأديتهم فريضة الحج في المحجاز . وهي مسألة كانت لندن حريصة على إقحامها على المعاهدة ، باعتبارها واحدة من الامتيازات القديمة التي تمتعت بها في العهد العثماني أو بعبارة أخرى تأكيد ما ادعته لندن «حقوقا تاريخية»^(١٢) في البلاد المقدسة .

أحدثت ملحوظات نائب الملك في الهند ردود فعل متفاوتة في لندن . وعقد اجتماع وزاري لاعادة النظر في هذه القضية . وبدأ الانقسام واضحا بين وزارتي الهند والخارجية ، فبينما نبتت الأولى وجهة نظر نائب الملك ، تزعمت الثانية معارضتها ، بل إنها ذهبت الى أبعد من ذلك حين انهضت وزارة الهند ببننى سياسات متناقضة ، وتعمل على الاغفال من شأن الامتيازات التي يجب أن تحافظ - على الأقل - على حق القنصل البريطاني في حضور جلسات المحاكم المحجازية والتجديبة عندما يكون المدعى عليه مواطنا بريطانيا ، وأن يعمل القنصل على إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هذا

المواطن .^(١٧) وأكدت وزارة الخارجية حرصها على ماوصفته بأنه «حقوق شرعية» «وتقابلد موروثه» حتى وإن لم تمارسها . كما فعلت من قبل في بعض المناسبات في كل من تركيا والحجاز^(١٨) رأت وزارة الهند - في محاولة للوصول الى اتفاق داخل الحكومة البريطانية - أن تتفق الوزارات المعنية على خطة واضحة وصيغة مناسبة . لمناقشة القضية مع الملك عبد العزيز . واقترحت أن يكون الدخول إليه بعيدا عن ذكر الامتيازات تماما . واقترح أن يتم من منظور مختلف . ولكن شرط «الدولة الأولى بالرعاية» صيغة مناسبة لتحقيق المصالح البريطانية^(١٩)

تحفظت وزارة الهند على مسألة التزام الملك عبد العزيز بضمان تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر مملكته المترامية الأطراف . لأن نصوص المعاهدات وحدها لن تستطيع تحقيق السلامة للحجاج لكن الذي بضمن ذلك هي علاقات الصداقة . كما أن مثل هذا المطلب يعتبر تدخلا مباشرا في شئون الحجاز الداخلية .

من الواضح أن المناقشات السابقة دارت بين الوزارات المعنية في لندن دون علم الملك عبد العزيز . وبالتالي فإن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة موقفه تجاه مثل هذه القضايا . وبدوا وكأنهم جميعا يعملون في الظلام ؛ ولهذا كان من الضروري إرسال مندوب إلى الملك عبد العزيز ليستطلع رأيه حول هذه القضايا .

وفد وقع الاختيار على جوردن Jordan (الوكيل البريطاني في جدة) الذي تصادف وجوده في لندن للقيام بهذه المهمة . وربما كان اختياره لهذه المهمة مناسبة ؛ لأنه يفهم في جدة ويعلم أكثر من غيره مدى استعداد الملك عبد العزيز للتفاوض حول النقاط التي توفقت في لندن ولا بد أن رأى جوردن سوف يكون له اعتبار خاص .

أبدى جوردن تحفظا فويا على إثارة مسألة الامتيازات فور اطلاعه على مقترحات لندن ؛ فقد كان على يقين بأن الملك عبد العزيز لم يعترف بالامتيازات المذكورة ولن يعترف بها تحت أي ظرف . وأن محاولة فرضها عليه سوف تؤدي إلى انتكاسة في العلاقات السعودية البريطانية وإلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية ونصح جوردن حكومته بعدم تحريك قضية ساكنة إلا أنه اقترح الإبقاء على «الوضع الراهن» .

يعني تعبير «الوضع الراهن» أن تمارس إنجلترا وبقية الدول الأوروبية حقوقها التي حصلت عليها بمنحى معاهدات الامتيازات القديمة باعتبارها «حقوقا مكتسبة» وتتمتع بالشرعية بحكم التقادم . ولا تعنى المحافظة على هذه الحقوق ضرورة إعادة صياغتها في بنود معاهدة جديدة . ولكنها تعنى استمرار ممارستها دونما تحديد صريح لمضمونها أو تسميتها .

كان جوردن قد كتب من جدة في مايو يقول : « إن مسألة الامتيازات في ظل الحكم الجديد في الحجاز (حكم الملك عبد العزيز) قد اهتمت من جانبي ومن جانب زملائي كى لانضابق

المستولين»^(١٧) ولكنه كشف النقاب الآن في لندن عن انه كان في ظل «الوضع الراهن» يتصرف بحرية كما لو كانت هناك نصوص قوية تؤكد ذلك . وضرب جوردن مثالا لذلك حينما تدخل لدى الملك عبد العزيز للدفاع عن مواطن هندي يدعى أحمد السليمان سبق أن أدانه الملك عبد العزيز بسبب كتابته مقالات يهاجم فيها «الوهابيين» وحاول جوردن تذكير الملك عبد العزيز بالامتيازات التي تتمتع ببريطانيا لحماية مواطنيها الموجودين في الحجاز .^(١٨)

ولكن الملك رفض ادعاءات جوردن بشأن الامتيازات من حيث المبدأ . وواصل التحقيق مع هذا المواطن الهندي . وأكد لجوردن أن القبض عليه مسألة تخص حكومة الحجاز وتخصه هو شخصيا ؛ محافظة على هبة بلاده وسلامتها وأمنها . وبعد التحقيق أفرج الملك عن احمد السليمان (المواطن الهندي) لاتبية لمطلب جوردن الذي يحنى بالامتيازات ؛ ولكن لطبيعة العلاقات الخاصة التي كانت تربط الملك بانجلترا في هذه المرحلة^(١٩) .

ومع أن وزارة الخارجية كانت أكثر الجهات المستولة تشددا في مواقفها تجاه الامتيازات ؛ إلا أنها وافقت على التصرف الحسن الذي سلكه جوردن في مسألة احمد السليمان . وخصوصا أن دولتين أوريين آخرين (إيطاليا وفرنسا) سبق أن مارسا نوعا من الضغط على الملك عبد العزيز في محاولة لتأكيد امتيازاتها في الحجاز دون جدوى . فتكتل ممثلوها في جدة ودعوا جوردن للاتضام بهم . ليتخذوا موقفا جماعيا ومؤثرا ولم تصرح لندن بومئذ لجوردن بالاشتراك في هذا العمل الجماعي ضد الملك عبد العزيز . بل أثرت ترك هذا الموضوع الى أن يعاد النظر في العلاقات السعودية - البريطانية بعامة .^(٢٠)

إن العلاقات القوية والصداقة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا لن تتيح الفرصة امام أية دولة أوروبية أخرى لتتمتع بمثل ما تحظى به بريطانيا من مركز ممتاز لدى الملك . وبالتالي فإنه ليس من مصلحة بريطانيا الإصرار على إقحام مسائل معينة في المعاهدة المقترحة ، لإعادة تفويم العلاقات البريطانية - السعودية . وفي تقدير جوردن أن فكرة إقحام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليحل محل الامتيازات ، سوف يعود بأثار سيئة على العلاقات البريطانية السعودية ؛ لأنه سيترك في مدى صدق هذه العلاقات وانسجامها . هذه الحقائق أدت إلى تغيير واضح في موقف وزارة الخارجية تجاه الامتيازات ، فطلبت عرض القضية على مستشاريها القانونيين ، لدراستها وتقويم حسابات المستقبل بشأنها^(٢١)

الواقع أن وزارة الخارجية كادت تلغى فكرة النص على الامتيازات في المعاهدة ، ولكنها كانت تخشى النتائج المترتبة على عملية الإلغاء الكلية لها . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بامتيازات أوسع نطاقا من تلك التي غارسها في الحجاز وفي كل من مصر وإيران . وستطيع هانان الدولتان أن تطالبا بإلغاء الامتيازات إن نجحت الحجاز في ذلك . وفي مثل هذه الحالة فإن

الأمر قد ينتهي بأن تضطر بريطانيا إلى إلغاء كل امتيازاتها في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا بدأت وزارة الخارجية تتحول غمولا واضحا نحو الاتجاه الذي سبق أن نبهته وزارة الهند وأبداه جوردن (الوكيل البريطاني في جدة) ولم تعترض عليه وزارة المستعمرات . وبناء على ذلك نقرر في أكتوبر ١٩٢٦م ألا تثار مسألة الامتيازات مع الملك عبد العزيز . ولكن الخارجية عادت وتحفظت على أن عدم إثارة قضية الامتيازات لايعني بالضرورة إسقاط حقوق بريطانيا نهائيا بشأنها . ولايمنع الحكومة البريطانية من إعادة إحيائها بالاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى عند الضرورة ^(١١)

بعكس تردد وزارة الخارجية طبيعة الامتيازات المعقدة وتداخلها الشديد في الأمور الداخلية للأراضي المقدسة من ناحية . واحتالات رد الفعل الاسلامي بعامه من ناحية أخرى . وتأثيرها في مستقبل المصالح البريطانية في المنطقة كلها من ناحية ثالثة . وإذا كانت معارضة الامتيازات في تلك الفترة تتمثل في موقف الملك عبد العزيز المعلن مسبقا منها . فان مزيدا من المعارضة سيظهر اذا حاولت بريطانيا التدخل لديه . أو افتاعه بالعدول عن تسدده تجاه هذه القضية . وفي كل الحالات فان بريطانيا ستكون الخاسرة . وتقليل للخسائر التي قد تتجم عن إلغاء الامتيازات كلية . رأت الحكومة البريطانية أن تضمن روح الامتيازات في بعض مواد المعاهدة المقترحة فيما يتعلق بالمركز المتميز للحجاج البريطانيين . ^(١٢)

إن ضمان سلامة الحجاج لا يتم في الأراضي المقدسة عن طريق المعاهدات الثنائية بين حكومة الحجاز وحكومات هؤلاء الحجاج ولكن من البديهي أن زيارة الأماكن المقدسة حق من الحقوق المتعارف عليها لكافة المسلمين . بصرف النظر عن المواقف السياسية التي قد تنشأ بين حكومات المسلمين وحكومة الحجاز . ومن ناحية أخرى فان الملك عبد العزيز أعلن في أكثر من مناسبة - قبل اختياره ملكا على الحجاز وبعده - أنه يهدف إلى تطهير الحجاز وتأمين سلامة الحجيج .

التقى جوردن - لأول مرة - بالملك عبد العزيز في وادي العقيق . في خريف عام ١٩٢٦م ليقاوس معه القضايا الرئيسية في إعادة صياغة العلاقات البريطانية - السعودية . ومن بينها المقترحات الخاصة بالتأكيد على روح الامتيازات دون ذكرها صراحة . فرفضها الملك على الفور باعتبارها صياغة جديدة لامتيازات قديمة .

وأكد الملك لجوردن أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ولايمكن الفصل بينهما وأصر على ما سبق أن أعلنه في مناسبات سابقة من انه لا قانون في البلاد المقدسة الا الشريعة . وفي ما هو كان قد كتب الى جوردن نفسه يقول :

«أؤكد لك أن العدالة ستشمل كل فرد وأنت تعلم أن هذه الأرض مقدسة . ولها وضع خاص يجب احترامه . وليس من الممكن أن يتمتع فيها أي شيء يتعارض والشريعة » ^(١٣)

كان جوردن يهدف في الواقع - إلى محاورة الملك عبد العزيز فحيثما اصطدم برفضه التام للأفكار

البريطانية . أثار جوردن نقاشاً فرعياً حول مفهوم الشريعة عند المسلمين وأبرز مسألة المذاهب الأربعة وانعكاس ذلك على مفهوم الشريعة من حيث التطبيق ، ومع ان الخلاف حول تفسير الشريعة خلاف ظاهري لا يتصل بجوهر العقيدة ؛ إلا أن مجرد إثارة ذلك أحال هذا الموضوع الديني البحت الى موضوع سياسى يشغل بال الساسة البريطانيين المعنيين بالمنطقة . فاعتراف البريطانيين بسيادة الشريعة في الحجاز يعنى اعترافهم بسيادة المذهب الحنبلى وفق تفسير اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هناك ضد المذاهب الاخرى . وخصوصاً ان هناك اعداداً كبيرة من المسلمين في مصر والعراق والهند لا تتبع هذا المذهب (٢٤)

والحقيقة أن جوردن اختلق هذه القضية لتقوية مركزه التفاوضى . ولكن الملك لم يسلم بوجهة نظر مفاوضة . واكد على سمو العدالة بين جميع المسلمين في الحجاز ووعد «بمعاملة المسلمين البريطانيين معاملة مماثلة لتلك التى يلقاها باقى المسلمين» وبهذا الأسلوب المرن انتصرت إرادة الملك عبد العزيز في رفض الامتيازات وتطبيق الشريعة . (٢٥)

لم يكن المفاوض البريطاني يعلم الكثير عن الشريعة . فمع أنه سلم بوجهة نظر الملك في قضية المساواة بين الحجيج ؛ نجده يثير قضية فرعية تتعلق بالتصرف في متروكات الحجاج البريطانيين المتوفين أثناء نأدية الفريضة . فطالب بتسليم تلك المتروكات للوكالة البريطانية في جدة . ولكن الملك أكد على ضرورة تطبيق الشريعة في مثل هذه الحالة وإعادة المتروكات لاصحاب الحق الشرعى فيها . (٢٦)

فشل جوردن في أن يكسب شيئاً في أى من القضيتين السابقتين وأدرك انه سيعود الى لندن دون ان يحقق اى تقدم في المهمة التى كلف بها . فعرض على الملك فكرة تفضيل المواطنين البريطانيين في المعاملة حال وجودهم في الحجاز مقابل أن يعامل المواطنون الحجازيون او التجديون نفس المعاملة عند وجودهم على ارض بريطانية . ولكن الملك أكد على مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع المسلمين أثناء وجودهم في الحجاز . ورفض فكرة جوردن ؛ لأنها تحمل روح الامتيازات . فالمواطن البريطاني في مثل هذه الحالة لن يخضع للقوانين المحلية في الحجاز أو نجد واقترح الملك ان «يخضع رعايا احد الطرفين للقوانين والمحاكم المحلية أثناء وجودهم في بلاد الطرف الآخر» وظل متمسكاً بهذا الموقف (٢٧) .

اصطدمت الأفكار البريطانية - الظاهر منها والمخلف - بحرص الملك عبد العزيز على نظهر الأماكن المقدسة وتطبيق الشريعة وعدم الاعتراف بالامتيازات . وفي مواجهة هذا الموقف لم يجد جوردن مفراً من تعليق المفاوضات والعودة إلى لندن . ليستنير حكومته حول كيفية الخروج من هذا المأزق ؛ ذلك أن أبة مرونة كان على جوردن أن يقدمها تتعارض وجوهر التعليقات التى تلقاها من حكومته .

لم يخف جوردن إعجابه بالبراعة والدبلوماسية التي يتميز بها الملك عبد العزيز ، «ذلك الحاكم غير المشكوك في قوته أو قدرته ، الذي يتعاطى مركزه بوضوح في العالم الاسلامي والذي شيد امبراطورية في امان من البحر الاحمر إلى الخليج» .^(٢٨)

في لندن نوقشت مسألة الامتيازات من جديد في ضوء تقارير جوردن ومن الاتفاق في ١٣ يناير ١٩٢٧م على إسقاط الامتيازات كلية من المعاهدة . ولكن في ٢٤ فبراير أثبتت المسألة ثانية وفي هذه المناسبة تدخل جورج انطونيوس «مساعد جوردن» وذكر المجتمعين أن الملك عبد العزيز أعلن للمسلمين وحكوماتهم أنه لن يلتزم بأية تعهدات أو اتفاقات سبق عقدها بشأن الأراضي المقدسة وأنه لن يتسامح مع أي غط من أقطاب التدخل الأجنبي في الأراضي المقدسة . وبناء على ذلك فإن الملك عبد العزيز لم يطلب من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات ولكنه ببساطة لم يعترف بها . والمشكلة الآن خاصة بالحكومة البريطانية التي تريد أن تفرض عليه أمورا ليس له دخل في شأنها . وهكذا تم الاتفاق على إسقاط جميع الاشارات الواردة في مسودة المعاهدة إلى الامتيازات دون النص صراحة على سقوطها .

ونزت جميع المسائل الخاصة بالامتيازات دون حل . على ان يتدخل القنصل البريطاني بطريفة ودية لدى الملك عبد العزيز حسبما تقتضي الظروف في المستقبل .^(٢٩)

وفي ٧ فبراير عرر استئناف المفاوضات مع الملك عبد العزيز على أساس أن لندن حريصة على إتجاحتها هذه المرة لضرورة إقامة علاقات قوية معه .^(٣٠) وانقاع للوفوع في محاولة فاشلة أخرى تقرر تعيين السير جلبرت كلاينون لنولى مهمة التفاوض مع الملك لما يشهدها من ود سابق على أن يرافقه جوردن .

كان اختيار كلاينون قرارا موفقا . فحينما التقى بالملك في منزله بجده أكد له بدبلوماسية المعهودة مدى حرصه على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين في القضايا ذات الاهتمام المشترك وخصوصاً قضية سياسة إيطاليا في جنوب الجزيرة العربية .^(٣١) . وكأنه قصد تحويل اهتمام الملك إلى قضايا أخرى ذات اهتمام خاص . ومع إظهاره من التفاهم حول هذه المسألة إلا أن الطرفين لم يستطيعا رغم روح الود التي سادت اجتماعاتها الوصول إلى حسم لمسألة الامتيازات . فبقيت معلقة حتى آخر لحظة في المفاوضات : ذلك أن الملك عبد العزيز اعتبر هذه المسألة قضية «حياة أو موت» بالنسبة له شخصيا . وعلى هذا الأساس رفض التوقيع على المعاهدة التي استغرق الإعداد لها أكثر من عام (من مارس ١٩٢٦م حتى مايو ١٩٢٧م) . وفي محاولة لكسر الجمود في موقفى الطرفين أمكن التوصل إلى صيغة مناسبة بمقتضاها «يخضع الأفراد المتمتعون بالجنسية البريطانية في الحجاز لأحكام القانون الدولي» .^(٣٢)

وهكذا لم يكن الوصول إلى هذا الحل الوسط نلبية للهدف الأصل لأى من الطرفين ؛ ولكن من

المؤكد أن الملك قد نجح في إنهاء الامتيازات الأجنبية في الأراضي المقدسة ، تاركا المجال للقانون الدولي لحسم ماقد بنشأ من قضايا ؛ ذلك أن القانون الدولي يحرم القوانين الخاصة بالدول ، بينما فنلت بريطانيا في إعادة صياغة الامتيازات ، التي تمنعت بها طوال أربعة قرون في شكل معاهدة . والقانون الدولي - على كل حال - لا يتعارض والقوانين المحلية الخاصة بالدول ، لكنه يؤكد على سلامة واستقلالها ، وبذلك كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا مسألة صياغة . حتى لا تبدو مهزومة أمام مفاوض صلب كالملك عبد العزيز .

والواقع أننا لم نعر على وثيقة واحدة من بين وثائق الأرشيف البريطاني ، تنفيذ بأن بريطانيا استخدمت القانون الدولي لحسم قضية كانت تستخدم الامتيازات في حسمها من قبل ، ولكن من المؤكد أن الملك عبد العزيز سار في جهوده نحو تطبيق الشريعة على قدم وساق ، كما يتضح من تقرير القنصل البريطاني في جدة إلى حكومته بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة الانجلو - سعودية في ٢٠ مايو ١٩٢٧ - من أنه «لا يوجد في البلاد (المقدسة) الآن سوى المحاكم التي تطبق الشريعة » (٢٢)

وفي منتصف عام ١٩٢٨ بعث نفس القنصل بتقرير آخر يقول فيه :
«إن استيراد المواد الكحولية والمسكرات أصبح ممنوعا من المسلمين متعا بانا منذ نولى الملك عبد العزيز الحكم في الحجاز ، والجديد أنه أصبح محرما على الأوروبيين هذه الايام » ، ويبرر القنصل سبب ذلك بقوله « إن السماح للأجانب بممارسة أمر لا يصرح به للحجازيين يشتم منه رائحة الامتيازات » . (٢٣)

وفي عام ١٩٢٩ حاولت إيطاليا إقامة محكمة خاصة للفصل في قضايا غير المسلمين دون جدوى (٢٤) وهكذا «طأطأت الروس لمبادئ الشريعة الاسلامية بفضل شجاعة الملك عبد العزيز وغيره على دينه .



● الهوامش ●

(١) حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٠ : انظر أيضا : أم القرى ، أعداد : ١٨ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٧ : وكذلك المنار الإسلامي مجلد ٢٩ ، ص ١٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٢) للمؤلف دراسة غير منشورة حول المؤتمر الاسلامي الأول في مكة عام ١٩٢٦ ، انظر أيضا :
Toumbée, A., Survey of International Affairs, 1925 P.P. 308 — 309

(٣) للمؤلف دراسة غير منشورة حول إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز لخدمة الحجاج ومؤلف برقيات من ذلك . انظر
F.O. 371 / 12244

(٤) هذه الدول هي : النمسا والمجر ، وبيلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، بريطانيا ، اليونان ، عصبة دول الحارتا ، هولندا ، نابولي ، البرتغال ، روسيا ، بروسيا ، سربونيا ، اسبانيا ، السويد ، سويسكا ، الولايات المتحدة ، جبل طارق ، مالطة ، جزر الأيونيون . انظر :
Marlowe, J., Spoiling the Egyptians, London, 1974, P. 75
(٥) حول نشأة الامتيازات في أواخر العصور الوسطى انظر : نعيم زكي نفسي ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣ ، الفصول الأول والثاني والخامس : انظر أيضا مصطفى حسن الكناني ، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامي ١١٧٩ - ١٢٩١ ، الاسكندرية ١٩٨١ ، ص ٢٣٥ - ٢٨١ .

(6) Clayton, G. to C. O., 24 Nov. 1925, E 332/180/91, F.O. 371/11437.

(7) F.O. to Jordan (British agent at Jeddah) 6 April 1926, E 2026/180/91 ; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926, E 2918/180/91, F.O 371, 11437

8) Mejer, H. "British Middle East Policy, 1917 — 21, The Interdepartmental Level" Journal of Contemporary History, VIII (1973) P.P. 81 — 101

(9) Minutes of 12 March Interdepartmental Conference, E 2026, 180, 19, F.O. 371/11437

(١٠) كان الحدود حربين على ان يحكموا في الحجاز ، بعد خروج الاشراف منه ، وفي حالة عدم تمكنهم من ذلك ، فان
البديل في تقديرهم ، هو إقامة حكم جمهوري في الأراضي المقدسة . على أن يختار جميع المسلمين حاكمها

(11) Viceroy to I.O. 12 July 1926, F.O. 371/11438

(12) Montgomery, A.E., "The making of the Treaty of Sevres of 10 August, 1920", Historical Journal XV (1972) P.P. 775 — 87.

(13) F.O. Comments on Preliminary draft treaty With ibn Saud (undated) E 4266/180/91, F.O 371/11438

(14) F.O. to C.O., 26 Oct. 1926, E 59, E5918/180/91; F.O to Jordan, 3 Nov. 1926, E6118/180/91; Memo. By Mallet (F.O.) 13 Oct. 1926, E 5794/180/91, F.O. 371/11438.

(15) Viceroy to I.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438

(16) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438

(17) Jordan to F.O. 12 May 1926, E 3472/3472/91; Ahmed Suliman to Jordan., 15 May 1926, E 3491/3472,91, F.O. 371/11450

(18) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450

(19) F.O. to Jordan, 24 June 1926, E 3638;

F.O. to Jordan, 14 July 1926, E 3138;

C.O. to F.O, 31 July 1926, E 4536;

Memo. by Spring Rice (F.O.) 9 July 1926, E 4165 Italian Embassy (London) to F.O, 7 June 1926, E 3575; Jordan to Chamberlain, 28 May 1926, E 3638/3472/91, F.O. 371/11450

(20) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438

(21) Memo. by Mailet, 13 Oct. 1926, Marlowe P.P, 68 — 74.

(22) See: Article 3,4,5, British draft treaty Jordan's guidance during his negotiations with Ibn Saud,

(23) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450

(24) Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 Jan. 1927; Minutes of 13 Jan. 1927 Interdept. Conference, E 474/119/91, F.O. 371/12244.

(25) Ibn Saud's third and final draft treaty, 4 Dec. 1926, Art.3. F.O. 371/12244

(٢٦) يجب التنويه هنا الى أن نظام التصرف في متروكات الحجاج المتوفين كان متروكاً حتى ذلك الوقت دون نظام دقيق . ويرجع الفضل إلى الملك عبد العزيز في وضع نظام ثابت لمعالجة مثل هذه الحالات لأول مرة . يختص أمر ملكي صدر في ٢٨ ربيع الثاني عام ١٣٤٦هـ (نوفمبر ١٩٢٧) ويمكن تلخيص هذا الأمر في النقاط الثلاث التالية
أ - يتحمل كل مطوف مسئولية سلامة الحجاج المسلمين في قائمته أمام الحكومة . وعلى الحجاج أنفسهم تسليم المطوف فوراً بما في حوزتهم من مقتنيات . وعند وفاة أي من الحجاج يحظر المطوف الجهات المسئولة . وبعد اجاباتها يحضره الوريت الشرعي للمتوفى أو من ينوب عنه . كما يحضره اثنان من بين التهود . لتحصى تركة المتوفى طبقاً لما سجل في القائمة التي سبق تقديمها للمطوف .

ب - يحظر المطوف مأمور بيت المال لأخذ اللازم . وفي أثناء النقل يحظر قائد القافلة مأمور بيت المال . وإذا لم يكن الحاج في معية أحد المطوفين فإن الشرطة تتخذ الاجراءات اللازمة

ج - يُلغى المحكمة اية ادعاءات للتوريث . وفي حالة قتل الدعي في اثبات حقوقه في الوراثة فإن تركة المتوفى يودع بيت المال لمدة ستة اشهر . فإذا لم يظهر مدع آخر يطالب بحقوقه فيها . ناع التركة بالمراد العتق وتودع قبيلتها الادارة المالية

انظر نص الامر الملكي في تقرير التفصيل البريطاني في حدة الى حكومته : Jeddah Report (by Jakms, H.G.) Non—1927, E5586/644/91,

F.O. 371/12250.

(٢٧) انظر النص الانجليزي لسودة المعاهدة الموقعة . مادة (٥) F.O. 371/11438.

وانظر النص السعودي لسودة المعاهدة الموقعة مادة (٥) F.O. 371/12244.

وانظر أيضا : F.O. to Tordan, 3Nov. 1926.

(28) "Aruler of undoubted ability and power, Whose prestige in the Muslim world is visibly growing, and Whose empire seems to be securely established.. From the Red Sea to the Persian Gulf." See : Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 June 1927.

(29) Minutes of 4 Feb. Interdept. meeting F.O. 371/12244

(30) Minutes of 7 Feb. Interdept. meeting, F.O. 371/12244

(٢٩) حول قضية التدخل الإيطالي في اليمن وبعثة كلايتون بهذا الخصوص إلى روما انظر : 39 — D.B.F.P., 1919 —
Ser. 1A, II, 1968, P.P. 856 — 9

(32) Clanton to Chamberlain (li) 6 June 1927, E2583/119/91, F.O. 371/12245.

(33) Jeddah Report (by stonchewerbird, F.H.W.) Jan. 1928, E994/484/91, F.O. 371/13010

(34) Jeddah Report July 1928, E 4286/484/91, F.O. 371/13010.

(35) Chamberlain (Rome) to F.O. 27 Dec. 1928. Bird (Jeddah) to F.O. 10 Feb. 1929, Jeddah-
Jeddah to F.O. 14 Feb. 1929 F.O. to C.O. 7 March 1929, C.O. 732, Vol. 38, File 69022.

• إن الفرقة أول التدهور والانحداع ، بل هي العدو
الأكبر للنفوس والمغوية للبشر . والاتحاد والتضامن أساس
كل شيء ، فوجب على المسلمين أن يحذروا الفرقة وأن
يصلحوا ذات بينهم ، ويبدلوا النصيحة لأنفسهم .
« عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود »